

التصريح

في فنِّ المنطق

تأليف

العلامة القاضي ارتضا عليخان المدراسي

المتوفى عام ١٢٧٠هـ

اعتنى به

زين الدين الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

تبارك جلَّ مجدُهُ، واستحال عليه حدُّهُ، تعالى كنهُه عن الأذهان، وتسامى على الأجناس والأزمان، وصلى الله على سيد العالمين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فهذه عناية عَجلى، ورعاية تُجلى، أوجبها طلب الأصحاب، ورغبة الأحباب، بمتن التصريح للقاضي ارتضا عليخان المدراسي، اعتمدتُ فيه على نص جامعة الهند الإسلامية في كيرلا مع تصحيح أخطائها من مطبوعات هندية قديمة، وهذا النوع من الجهد قائم على ممارسة الفن والقيام به، وينازع البعض في كونه تحقيقا على اصطلاح المعاصرين، وعلى كل فالمقصود وجه الله بنفع الطلاب، أسأل الله تعالى أن يبارك فيها، وينفع بها دارسيها، والحمد لله رب العالمين.

[مقدمة الماتن]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطق نوع الإنسان بالمنطق الفصيح، وأبدعه بالشكل الصبيح، والصلاة والسلام على أفضل من أرسله بالكتاب المنعوت بفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه خير آل وأصحاب.

[مقدمات بيان الحاجة إلى المنطق]

اعلم : أن العلم – الذي هو عبارة عن الصورة الحاصلة عند العقل – إن كان اعتقادا للنسبة الخبرية فتصديق، وإلا فتصور. والنسبة هو : إسناد أمر إلى آخر إيجابا كان أو سلبا.

فالتصديق لا بد له من ثلاث تصورات : تصور المحكوم عليه، والمحكوم به، والنسبة. كما في تصديق «زيد قائم» يجب من تصور زيد، وتصور قائم، وتصور النسبة بينهما.

وكل منهما بديهي ونظري ؛ فالبديهي : ما لا يتوقف على النظر والفكر، والنظري: خلافه. وأقسامهما بهذا الاعتبار أربعة :

التصور البديهي كتصور الحرارة، والنظري كتصور حقيقة الجن.

والتصديق البديهي كتصديق أن الشمس مشرقة، والنظري كتصديق أن العالم حادث.

[الدلالة وأقسامها]

والدلالة – التي هي: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر – : إما لفظية أو غير لفظية، وكل منهما :

إن كان بوضع الواضع، فوضعية: كدلالة زيد على ذاته، والدوال الأربع على مدلولاتها.

أو باقتضاء الطبع، فطبعية: كدلالة «أح أح» على وجع الصدر، وسرعة النبض على الحمى.

أو باستدعاء العقل، فعقلية : كدلالة لفظ «ديز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، وكدلالة المصنوع على وجود الصانع.

والاعتبار منها : الدلالة اللفظية الوضعية، فهي :

باعتبار دلالة اللفظ على تمام ما وضـــع له مطابقة : كدلالة لفظ الإنســـان على الحيوان الناطق.

وعلى جزئه تضمن : كدلالته على الحيوان فقط أو الناطق وحده.

وعلى لازمه الخارج عنه التزام : كدلالته على الكتابة.

[المركب والمفرد]

فالدال بالمطابقة :

- إن قصدت بجزئه دلالة على جزء معناه كرامي الحجارة .. فمركب. وهو :

تام إن صح به التخاطب، وإلا فناقص.

وأما التام:

إن كان محتملا للصدق والكذب .. فخبر وقضية.

وإن لم يحتمل فإنشـــاء، وهو: إن كان مفيدا لطلب الفعل فأمر، وللترك فنهي، وللفهم فاستفهام، وإلا فتمن وترج وتعجب ونداء.

وأما الناقص فهو تقييدي إن كان الجزء الثاني قيدا للأول بوصـــف نحو : حيوان ناطق ، أو إضـافة مثل : غلام زيد. وغير تقييدي إن لم يكن كذلك نحو : «في الدار» و«خمسة عشر».

- وإن لم تقصد فمفرد.

والمفرد إن لم يستقل بالمفهومية فهو الأداة، وإن استقل فإن كان دالا بصيغته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإلا فهو الاسم، والأول ليس صالحا لكونه محكوما عليه وبه، والثاني صالح للثاني فقط، والثالث يصلح لكل منهما.

[أنواع المفرد باعتبار المعنى]

ثم اللفظ الواحد

- إن كان معناه واحدا :

فإما أن يكون تصوره مانعا عن الصدق على كثيرين .. فعلم وجزئي : كزيد. وإلا : فإن كان صــدق ذلك المعنى على جميع الأفراد على الســواء .. فهو كلي متواط : كصــدق حقيقة الإنسـان على كل من أفراده من زيد وعمرو وبكر وغيرهم على السـوية. وإلا فكلي مشـكك : كالوجود؛ فإن صدقه على الواجب تعالى أولى وأقدم بالنسبة إلى صدقه على الممكن.

- وإن كان معناه كثيرا :

فإن كان وضــعه لجميع معانيه على الســواء .. فمشــترك : كالعين للباصــرة والينبوع والذهب والذات وغيرها.

وإن لم يكن كذلك بل يكون موضوعا لأحد المعاني ونقل إلى الثاني لمناسبة بينهما :

فإن كان استعماله في المعنى الأول الموضوع له متروكا وفي الثاني مشتهرا .. فمنقول، والمنقول : إن كان ناقله عرفا عاما فعرف : كالدابة الموضـوعة لما يدب على الأرض المنقولة إلى ذوات القوائم الأربع. وإن كان شـرعا فشـرعي : كالصـلاة الموضـوعة للدعاء المنقولة إلى الأركان المخصـوصـة. وإن كان عرفا خاصـا فاصـطلاحي : كالفعل الموضـوع لما يصـدر عن الفاعل المنقول إلى ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة.

وإن لم يكن الأول متروكا فاللفظ بالنسبة إليه حقيقة، وإلى الثاني مجاز : كالأسد.

واللفظ المتعدد: إن كان معناه واحدا فمترادف : كالليث والغضــنفر ؛ والقعود والجلوس، وإن كان متعددا، فمتباين : كالشجر والحجر.

[التصورات]

[الكليات الخمس]

ثم الكلي :

• إما أن يكون تمام حقيقة أفراده كالإنســـان – الذي هو تمام حقيقة زيد وعمرو وبكر وغيرهم – فهو «**نوع**» : صادق على المتفقين بالحقيقة في جواب «ما هو»، مثلا: إذا قيل : زيد وعمرو ما هما ، يقال في الجواب: إنســـان؛ فلا امتياز لأحد منهما عن الآخر إلا بحســـب العوارض المعينة، ويقال له : النوع الحقيقي.

ويعرف النوع الإضافي : بأنه حقيقة يحمل عليها وعلى غيرها الجنس في جواب «ما هو»؛ فالإضافي :

إما نوع حقيقي مندرج تحت جنس : كالإنسان المندرج تحت الحيوان.

أو جنس تحت جنس آخر : كالحيوان تحت الجسم النامي، وهو تحت الجسم المطلق، وهو تحت الجوهر.

فيحمل على الإنســـان والفرس حيوان في جواب «ما هما»، وكذا جسـم نام على الحيوان والشـــجر، والجســـم المطلق عليه وعلى الحجر، والجوهر عليه وعلى العقول؛ فإن الإنســـان يصـــدق عليه تعريف النوع الحقيقي والإضـــافي كليهما، ويقال له : نوع ســـافل ونوع الأنواع، ومن الحيوان إلى الجسم المطلق : نوع إضافي فقط :

أما الجســـم المطلق يقال له : نوع عال، وما بينهما : كالحيوان والجســـم النامي: نوع متوسط.

• وإما أن يكون جزء حقيقة أفراده :

-فإن كان تمام المشترك بين الأمور المختلفة الحقائق واقعا في جواب «ما هو» بحيث لو وجد جزء مشـترك بين الحقيقتين لا يكون خارجا عن ذلك الجزء – فما يوجد بين الإنسـان والفرس من الجوهرية والقابلية للأبعاد والحســـاســـية والتحرك بالإرادة، ليس خارجا عن الحيوان – فهو «**جنس**»، كما إذا سئل أن الإنسان والفرس ما هما؟ أجيب بـــالحيوان الذي هو تمام الحقيقة المشتركة.

ويعرف الجنس : بأنه كلي مقول على أمور مختلفة الحقائق في جواب «ما هو»، فهو :

قريب : إن كان تمام المشترك بين الماهية وجميع مشاركاتها في ذلك الجنس.

وبعيد : إن كان تمام المشترك بينها وبين بعض المشاركات فيه.

فللحقيقة الواحدة أجناس متعددة بعضها فوق بعض : كالحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر؛ فالحيوان جنس قريب للإنسان، تمام المشترك بينه وبين الفرس والحمار والغنم والبقر وغيرها، والبواقي بعيد له، أما الحيوان – الذي هو جنس قريب للإنسان – يسمى جنسا سافلا، والجوهر – الذي هو بعيد له بثلاث مراتب – جنسا عاليا، والجسم المطلق – الذي هو بعيد بمرتبتين – والجسم النامي – الذي هو بعيد بمرتبة واحدة – جنسا متوسطا.

-وإن لم يكن تمام المشترك : فإما أن لم يكن مشتركا أصلا، ويكون مميزا للحقيقة عن المشاركات في الجنس القريب، فهو «**فصل قريب**» : كالناطق بالنسبة إلى الإنسان؛ فإنه مميز له عن المشاركات في الحيوان الذي هو جنسه القريب، أو يكون مشتركا لكن لا تمام المشترك، مميزا لها عن المشاركات في الجنس البعيد فهو «**فصل بعيد**» : كالحساس بالنسبة إلى الإنسان؛ فإنه مميز له عن المشاركات في الجسم النامي الذي هو جنسه البعيد.

ويعرف : بأنه كلي مقول في جواب «أي شيء هو في جوهره» : كالناطق للإنسان، والناهق للحمار.

- وإن كان خارجا عن حقيقة أفراده :

-فإن كان مخصوصا بحقيقة واحدة فهو «**خاصة**». وتعرف : بأنه كلي عرضي مقول على أفراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه: كالضحك للإنسان.

-وإن كان خارجا مشتركا بين الحقائق، فهو «**عرض عام**»، ويعرف : بأنه كلي عرضي مقول على أمور مختلفة الحقائق : كالماشي المشترك بين الإنسان والفرس وغيرهما.

وكل واحد منهما : إن كان انفكاكه ممتنعا عن معروضه فلازم، وإلا فعرض مفارق.

فالخاصة اللازمة : كالكتابة بالقوة بالنسبة إلى أفراد الإنسان، والخاصة المفارقة : كالكتابة بالفعل بالنسبة إليها، والعرض العام اللازم : كالمشي بالقوة بالنسبة إلى أفراد الحيوان، والعرض العام المفارق : كالمشي بالفعل بالنسبة إليها.

[النسب الأربع بين الكليين]

ثم الكليان :

إن كان بينهما تصادق كلي من الجانبين فهما متساويان : كالإنسان والناطق، ونقيضاهما أيضا متساويان : كاللا إنسان واللا ناطق.

وإن كان بينهما تصادق كلي من جانب واحد ، فبينهما عموم وخصوص مطلقا : كالحيوان والإنسان، ونقيضاهما بالعكس : كاللا حيوان واللا إنسان.

وإن لم يكن بينهما تصادق كلي لا من جانب واحد، ولا من الجانبين، ففيهما نسبة العموم والخصوص من وجه : كالحيوان واللا إنسان، والحيوان والأبيض.

وإن كان بينهما تفارق كلي فهما متباينان : كالموجود والمعدوم، والإنسان والحجر.

وبين نقيضي العموم من وجه ونقيضي المتباينين : قد يكون التباين الكلي: كما في اللاحيوان والإنسان واللا موجود واللا معدوم، وقد يكون العموم من وجه : كاللا حيوان واللا أبيض، واللا إنسان واللا حجر.

[المعرف]

فصل : المعرف للشيء : ما يفيد تصوره تصور ذلك الشيء، وهو على أربعة أقسام :

أحدها: الحد التام، هو : المركب من الجنس والفصل القريبين : كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان.

وثانيهما: الحد الناقص، هو : المركب من الجنس البعيد والفصل القريب : كالجسم الناطق، أو الفصل القريب وحده: كالناطق.

وثالثها : الرسم التام ، هو : المركب من الجنس القريب والخاصة: كالحيوان الضاحك.

ورابعها: الرسم الناقص، هو : المركب من الجنس البعيد والخاصة : كالجسم الضاحك، أو بالخاصة وحدها: كالضاحك.

[التصديقات]

[القضية وأقسامها]

فصل في التصديقات : القضية: قول يحتمل الصدق والكذب بنفس مفهومه، أو قول يصح أن يقال لقائله : إنه صادق أو كاذب.

وهي: إن كان الحكم فيها بثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، أو بنفي ثبوته عنه فحملية : موجبة كانت أو سالبة، نحو: زيد قائم، وزيد ليس بقائم، وإلا : فشرطية.

ويسمى المحكوم عليه والمحكوم به في الحملية : موضوعا ومحمولا، واللفظ الدال على النسبة الحكمية بينهما : رابطة : زمانية كانت أو غير زمانية، نحو : «كان» و«هو»، وفي الشرطية : مقدما وتاليا.

ثم الحملية : إن كان موضوعها جزئيا فشخصية، نحو: زيد كاتب، وهذا عالم، وإن كان كليا : فإن كان الحكم على نفس الطبيعة فطبعية، نحو: الإنسان نوع، وإن كان على الأفراد : فإن بين كمية أفراده كلا أو بعضا فمحصورة كلية أو جزئية، وإن لم تبين فمهملة، نحو : الإنسان حيوان.

والمعتبرة في العلوم هي المحصورة ، وهي على أربعة أقسام :

موجبة كلية، وسورها: كل ولام الاستغراق، نحو: كل إنسان حيوان، والحيوان ماش.

وموجبة جزئية، وسورها: بعض وواحد، نحو : بعض الحيوان إنسان، وواحد من الإنسان جاءني.

وسالبة كلية، وسورها : لا شيء ولا واحد ووقوع النكرة تحت النفي، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا واحد منه بجماد، ولا رجل في الدار.

وسالبة جزئية، وسورها : ليس كل وليس بعض وبعض ليس، نحن: ليس كل حيوان، أو ليس بعضه إنسانا، أو بعضه ليس بإنسان.

[القضية المعدولة]

ثم حرف السلب مثل «لا» و«ليس» قد يجعل جزءا، فإن كان جزءا من الموضوع فمعدولة الموضوع، نحو : اللاحي جماد، وإن كان جزءا من المحمول فمعدولة المحمول، مثل : الجماد لا حي، وإن كان جزءا من كليهما فمعدولة الطرفين، نحو : اللاحي لا عالم.

[القضايا الموجهة]

اعلم : أن نسبة المحمول إلى الموضوع - إيجابية كانت أو سلبية – مكيفة في الواقع بكيفية من الضرورة والدوام والإمكان والامتناع وغير ذلك قطعا؛ فالقضية المكيفة بهذه الكيفيات النفس الأمرية تسمى : موجهة، واللفظ الدال على تلك الكيفية : جهة.

ثم تلك القضية : إما بسيطة، وهي : ما يكون حقيقته إما إيجابا فقط أو سلبا فقط، أو مركبة، وهي : ما يتألف حقيقته من الإيجاب والسلب معا.

[القضايا البسيطة]

أما القضايا البسيطة فثمانية:

الأولى : ضرورية مطلقة، وهي : ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة ، نحو : كل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة.

والثانية : المشروطة العامة، وهي : ما حكم فيها بضرورة ثبوته له أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنواني، كقولنا : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا، ولا شيء منه بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا.

والثالثة : الوقتية المطلقة، وهي : ما حكم فيها بضرورة ثبوته له أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات الموضوع، نحو : كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع.

والرابعة : المنتشرة المطلقة، وهي : ما حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت من الأوقات، نحو : كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما، ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة في وقت ما.

والخامسة: الدائمة المطلقة، وهي : ما حكم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام ذات الموضوع موجودة، مثل : كل فلك متحرك دائما، ولا شيء منه بساكن دائما.

والفرق بين الضرورة والدوام : أن معنى الضرورة : امتناع انفكاك النسبة، والدوام : عدم انفكاكها بحسب الأزمنة والأوقات أعم من أن يكون الانفكاك ممتنعا بحسب الذات أو لا كدوام حركة الفلك.

والسادسة : العرفية العامة ، وهي : ما حكم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام الوصف، نحو : كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا، ولا شيء منه بساكن الأصابع ما دام كاتبا.

والسابعة : المطلقة العامة، وهي : ما حكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل، أي : في أحد الأزمنة الثلاثة، كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل.

والثامنة : الممكنة العامة ، وهي : ما حكم فيها بسلب ضرورة النسبة عن الجانب المخالف، نحو : كل إنسان كاتب بالإمكان العام، ولا شيء منه بكاتب بالإمكان العام.

[القضايا المركبة]

وأما القضايا المركبة من القضيتين – اللتين إحداهما مذكورة صريحة؛ بأن تكون مخالفتين بالإيجاب والسلب، موافقتين بالكلية والجزئية – فسبع، ولما كانت العبرة في كونها موجبة وسالبة بالجزء الأول فأوردنا لكل منها مثالين.

الأولى : المشروطة الخاصة، وهي : المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي، نحو : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما، أي : لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل إيجابا، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما سلبا.

والثانية : الوقتية، وهي : الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام بحسب الذات، نحو : كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما، أي : لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل إيجابا، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما سلبا.

والثالثة : المنتشرة، وهي : المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي، كقولنا : كل إنسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما، أي : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل إيجابا، ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة في وقت ما لا دائما سلبا.

والرابعة : العرفية الخاصة، وهي : العرفية العامة مع قيد اللادوام الذاتي، نحو : كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، أي : لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل إيجابا، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما سلبا.

والخامسة : الوجودية اللاضرورية، وهي : المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، نحو : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، أي : لا شيء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام إيجابا، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة سلبا.

والسادسة : الوجودية اللادائمة، هي : المطلقة العامة مع قيد اللادوام الذاتي، كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما إيجابا، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما سلبا.

والسابعة : الممكنة الخاصة، وهي : التي حكم فيها بسلب الضرورة الذاتية من جانبي الموافق والمخالف جميعا؛ فيكون تركيبها من ممكنتين عامتين، كقولنا : كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص، أي: كل إنسان كاتب بالإمكان العام، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام في الإيجاب، وبالعكس في السلب، والفرق فيهما بين الموجبة والسالبة في اللفظ فقط.

[القضايا الشرطيات]

فضل : في الشرطيات.

الشرطية :

إن كان الحكم فيها بلزوم التالي للمقدم أو سـلبه عنه .. فمتصـلة لزومية، أما الموجبة فكقولنا: كلما كانت الشـمس طالعة فالنهار موجود، وأما السـالبة فمثل : ليس ألبتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا.

وإن كان بموافقة التالي للمقدم أو سلب الاتفاق فمتصلة اتفاقية، أما الموجبة فنحو : كلما كان الإنسـان ناطقا كان الفرس صـاهلا؛ وأما السـالبة نحو : ليس ألبتة كلما كان الإنسـان ناطقا كان الحمار ناهقا.

ثم الحكم فيها :

إن كان بتنافي النسبتين أو سلبه صدقا وكذبا معا .. فمنفصلة حقيقية، أما الموجبة فكقولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون هذا العدد فردا، والسـالبة نحو : ليس ألبتة إما أن يكون هذا العدد زوجا أو منقسما بمتساويين.

وإن كان في الصدق فقط فمنفصلة مانعة الجمع، أما الموجبة فنحو قولنا : هذا الشيء إما أن يكون شـجرا وإما أن يكون حجرا، والسـالبة مثل : ليس ألبتة إما أن يكون زيد إنسـانا أو يكون ناطقا.

وإن كان في الكذب فقط فمنفصـلة مانعة الخلو، أما الموجبة، فكقولنا: إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق، والسالبة، نحو : ليس ألبتة هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو يكون حجرا.

وكل من هذه الأقسـام الثلاثة: إن حكم فيها بالتنافي بالنظر إلى ذاتي الجزئين كالتنافي بين الزوجية والفردية فعنادية، وإن كان التنافي لا بالنظر إلى ذاتيهما، بل بمحض الاتفاق كالتنافي بين كون الإنسان أسود وكاتبا فاتفاقية.

[الشرطية المخصوصة والمحصورة والمهملة]

ثم الحكم في الشرطية :

إن كان على تقدير معين .. فشرطية مخصوصة، كقولنا : إن جئتني اليوم أكرمتك. وزيد في هذا اليوم إما أن يموت أو يصح.

وإن لم يكن كذلك :

فإن كان لزوم التالي أو عناده أو سلبهما :

على جميع تقادير المقدم .. فمحصورة كلية مثل : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا. وليس ألبتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود. وليس ألبتة إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين.

أو على بعضها .. فجزئية مثل : قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا. وقد يكون إما أن يكون الشيء حجرا أو شجرا. ومثل : قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا. وقد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا.

وإن أهمل التقادير .. فمهملة ، نحو : إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا. وكقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا.

وسور الموجبة الكلية المتصلة: متى ومهما وكلما، والمنفصلة : دائما وأبدا.

وسور السالبة الكلية المتصلة والمنفصلة : ليس ألبتة.

والموجبة الجزئية المتصلة والمنفصلة : قد يكون.

وسالبتهما الجزئية : قد لا يكون.

[أحكام القضايا]

[التناقض]

فصل : التناقض هو اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق كل منها كذب الأخرى، لا بد من اختلافها في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية، واشتراكهما في ثماني وحدات هي:

وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة المكان ،ووحدة الزمان، نحو : زيد قائم في السوق وقت الظهر، وزيد ليس بقائم في السوق وقت الظهر.

ووحدة القوة والفعل، نحو : زيد كاتب بالفعل أو بالقوة، وزيد ليس بكاتب بالفعل أو بالقوة.

ووحدة الشرط، نحو : العالم مضيء بشرط وجود النهار، والعالم ليس بمضيء بشرط وجوده.

ووحدة الإضافة، نحو : زيد أب عمرو، وزيد ليس بأب عمرو.

ووحدة الجزء والكل ، نحو : الزنجي كله أو بعضه أسود، والزنجي ليس كله أو بعضه أسود.

فنقيض الموجبة الكلية : سالبة جزئية. ونقيض السالبة الكلية : موجبة جزئية. وبالعكس، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان. ولا شيء من الحيوان بحجر، وبعض الحيوان حجر.

[العكس المستوي]

فصل : العكس المستوي هو : تحويل طرفي القضية بجعل أحدهما مكان الآخر مع بقاء الصدق بأن لو فرض صدق الأصل كان العكس صادقا بحسبه، وبقاء الكيف بأنه إن كان الأصل موجبا أو سالبا كان العكس كذلك.

فالموجبة الكلية والجزئية تنعكس موجبة جزئية، فعكس قولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان يكون : بعض الحيوان إنسان.

والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، فيكون عكس قولنا : لا شيء من الإنسان بحجر : لا شيء من الحجر بإنسان.

ولا تنعكس السالبة الجزئية مطلقا لا إلى كلية ولا جزئية.

[عكس النقيض]

فصل : عكس النقيض هو : تبديل طرفي القضية بجعل نقيض الثاني أولا ونقيض الأول ثانيا مع بقاء الصدق والكيف بحاله.

فعكس نقيض الموجبة الكلية : موجبة كلية، مثل: كل إنسان حيوان، ينعكس إلى قولنا : كل لا حيوان لا إنسان.

ولا عكس للموجبة الجزئية.

والسالبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس إلى سالبة جزئية، فيكون عكس نقيض قولنا : لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الإنسان ليس بفرس : بعض اللا فرس ليس بلا إنسان.

[القياس]

فصل : القياس : قول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر.

فإن كانت النتيجة مذكورة فيه بالفعل بعينها أو نقيضها فهو استثنائي. وإلا فاقتراني : إن كان مركبا من الحمليات الصرفة فهو حملي. وإلا فشرطي.

[القياس الاقتراني الحملي]

أما الحملي فموضوع النتيجة فيه يسمى : أصغر. ومحمولها : أكبر. والقضية التي فيها الأصغر يسمى : صغرى. والتي فيها الأكبر : كبرى. والمكرر المتوسط بين الأصغر والأكبر يسمى : حدا أوسط.

ويقال للهيئة الحاصلة من القضيتين : شكل. والشكل : إن كان الحد الأوسط فيه محمولا للصغرى وموضوعا للكبرى يسمى : شكلا أولا. وإن كان محمولا فيهما : فشكلا ثانيا. وإن كان موضوعا فيهما : فشكلا ثالثا. وإن كان موضوعا للصغرى ومحمولا للكبرى: فشكلا رابعا.

[الشكل الأول]

أما الشكل الأول : فيشترط فيه كون الصغرى موجبة، والكبرى كلية، وضروبه المنتجة : أربعة.

الأول : المؤلف من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة كلية، نحو: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس : فكل إنسان حساس.

والثاني : من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية، نحو : كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بجماد : فلا شيء من الإنسان بجماد.

والثالث : من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج موجبة جزئية، نحو : بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق : فبعض الحيوان ناطق.

والرابع : من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، نحو : بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحمار : فبعض الحيوان ليس بحمار.

[الشكل الثاني]

والشكل الثاني : يشترط فيه أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالبة؛ مع كون الكبرى كلية، وضروبه الناتجة أيضا: أربعة.

الأول : المركب من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان : فلا شيء من الإنسان بحجر.

والثاني : من سالبة كلية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج أيضا سالبة كلية، نحو : لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان : فلا شيء من الحجر بإنسان.

والثالث : من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، نحو : بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان : فبعض الحيوان ليس بحجر.

والرابع : من سالبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى، ينتج أيضا سالبة جزئية، نحو : بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل ناطق إنسان : فبعض الحيوان ليس بناطق.

[الشكل الثالث]

والشكل الثالث : مشروط بكون الصغرى موجبة مع كون إحدى المقدمتين كلية، وضروبه المنتجة : ستة.

الأول : من موجبتين كليتين.

والثاني : من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى.

والثالث : من موجبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى.

والنتيجة من هذه الثلاثة : موجبة جزئية :

نحو : كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق : فبعض الحيوان ناطق.

ومثل : بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم : فبعض الإنسان جسم.

ونحو : كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان ناطق : فبعض الحيوان ناطق.

والرابع : من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى.

والخامس : من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى.

والسادس: من موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية كبرى، والنتيجة في هذه الثلاثة : سالبة جزئية :

نحو : كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بفرس : فبعض الحيوان ليس بفرس.

ومثل : بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحمار : فبعض الحيوان ليس بحمار.

ونحو : كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بفرس : فبعض الحيوان ليس بفرس.

[الشكل الرابع]

والشكل الرابع : يشترط فيه أحد الأمرين: إما إيجابهما مع كون الصغرى كلية، أو اختلافهما مع كلية إحداهما، وضروبه المنتجة: ثمانية :

الأول : من موجبتين كليتين.

والثاني : من موجبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى.

والنتيجة فيهما : موجبة جزئية :

نحو : كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان : فبعض الحيوان ناطق.

ومثل : كل إنسان ناطق، وبعض الكاتب إنسان : فبعض الناطق كاتب.

والثالث : من سالبة كلية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية، نحو : لا شيء من الحيوان بحجر، وكل إنسان حيوان : فلا شيء من الحجر بإنسان.

والرابع : من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى.

والخامس : من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى.

والسادس : من سالبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى.

والسابع : من موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية كبرى.

والثامن : من سالبة كلية صغرى ، وموجبة جزئية كبرى.

وهذه الضروب الخمسة تنتج : سالبة جزئية :

نحو : كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان : فبعض الحيوان ليس بحجر.

ومثل : بعض الإنسـان حيوان، ولا شـيء من الحجر بإنسـان : فبعض الحيوان ليس بحجر.

ونحو: بعض الإنسان ليس بحجر، وكل ناطق إنسان : فبعض الحجر ليس بناطق.

ونحو : كل إنسان حيوان، وبعض الحجر ليس بإنسان : فبعض الحيوان ليس بحجر.

ومثل : لا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الناطق إنسان : فبعض الحجر ليس بناطق.

[القياس الاقتراني الشرطي]

وأما القياس الشرطي فلا يتركب إلا :

من متصـلتين، كقولنا: كلما كان زيد إنسـانا كان حيوانا، وكلما كان حيوانا كان جسـما : فكلما كان زيد إنسانا كان جسما.

أو من منفصـلتين، نحو : إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد : فكل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد.

أو من حملية ومتصلة، نحو قولنا : هذا الشيء إنسان، وكلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا : فهذا الشيء حيوان.

أو من حملية ومنفصـلة، نحو : هذا عدد، ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا : فهذا إما أن يكون زوجا أو فردا.

أو من متصـلة ومنفصـلة، نحو : كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد، ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا : فكلما كان هذا ثلاثة فهو إما أن يكون زوجا أو يكون فردا.

فهذه خمسة أقسام. وينعقد فيها الأشكال الأربعة كما في الحمليات. وفي تفصيله طول يطلب من المطولات

[القياس الاستثنائي]

والقياس الاستثنائي : إما مركب :

من متصلة لزومية : فينتج وضع المقدم وضع التالي، ورفع التالي رفع المقدم، نحو قولنا: إن كان هذا الجسم إنسانا كان حيوانا، لكنه إنسان : فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان: فهو ليس بإنسان.

أو من منفصلة حقيقية : ينتج وضع كل من الجزئين رفع الآخر، وبالعكس، كقولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، لكنه زوج : فليس بفرد، ولكنه فرد : فهو ليس بزوج، ولكنه ليس بفرد : فهو زوج، ولكنه ليس بزوج : فهو فرد.

أو من منفصلة مانعة الجمع : فينتج وضع أحد الجزئين رفع الآخر، نحو: هذا إما شجر أو حجر، لكنه شجر : فليس بحجر، ولكنه حجر : فليس بشجر.

أو من منفصلة مانعة الخلو : فينتج رفع أحد الجزئين وضع الآخر، نحو: هذا إما لا شجر أو لا حجر، لكنه ليس بلا شجر : فهو لا حجر ، ولكنه ليس بلا حجر : فهو لا شجر.

[الاستقراء]

فصل : الاستقراء، هو : حجة يستدل فيها من حكم الجزئيات على كليها، وهو :

تام إن استدل بجميع الجزئيات على إثبات حكم كلي، كما يقال : كل جسم عنصري إما حيوان، أو نبات، أو جماد، وكل واحد منها متحيز، ينتج : أن كل جسم عنصري متحيز.

وناقص إن استدل بأكثرها وحكم على الكل، كقولنا: كل حيوان يتحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والطيور والبهائم وغير ذلك من الحيوانات التي تتبعنا لها وجدنا كذلك، وذلك الحكم غير مفيد لليقين؛ لجواز وجود حيوان لا يكون كذلك، كما نسمع في التمساح.

[التمثيل]

فصل : التمثيل حجة يستدل فيها من حال جزئي على جزئي لأمر مشترك بينهما، والأشهر فيه طريقان :

الأول: الدوران، هو : ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجودا وعدما بأنه كلما وجد الوصف وجد الحكم، وكلما عدم الوصف عدم الحكم. كترتب الحرمة في الخمر على الإسكار؛ فإنه ما دام مسكرا حرام، وإذا زال عنه الإسكار زالت الحرمة.

والثاني : الترديد، هو : تتبع أوصاف الأصل، وإبطال بعضها؛ ليتعين الباقي للعلية، كما يقال : علة حرمة الخمر : إما اتخاذه من العنب، أو السيلان، أو اللون، أو الطعم، أو الرائحة، أو الإسكار ، لكن كل واحد منها سوى الإسكار لا يصلح للعلية؛ لوجود كل منها في الأشياء الأخرى بدون الحرمة : فتعين الإسكار لعلية الحرمة.

[الصناعات الخمس]

فصل : في الصناعات الخمس :

الأولى منها : البرهان ، هو المؤلف من اليقينيات:

منها : الأوليات، هي: القضـــايا البديهية التي يكفي في الجزم بها تصـــور طرفيها مع النسبة، كقولنا : الكل أعظم من الجزء.

ومنها : الفطريات، هي : ما يفتقر إلى واســـطة لا تغيب عن الذهن عند حضـــور الأطراف، نحو : الأربعة زوج.

ومنها : المشـــاهدات، هي : القضـــايا التي يحكم بها العقل، إما بحس ظاهر، هي : الحســـيات، نحو : الشـــمس مشـــرقة، أو بحس باطن، هي : الوجدانيات، نحو: إن لنا جوعا وعطشا.

ومنها : الحدســـيات، هي : انتقال الذهن من المبادي إلى المطلوب دفعة، كقولنا : نور القمر مستفاد من ضوء الشمس.

ومنها : التجربيات، هي : تكرار فعل حتى يحصـــل الجزم، نحو : الســـقمونيا مســـهل للصفراء.

ومنها : المتواترات، هي : إخبار جماعة يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، كقولنا : المكة موجودة.

والمركب منها برهان :

لمي إن كان الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الواقع ، كما كان علة لها في الذهن، نحو : هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط فهو محموم : فهذا محموم.

وإني إن لم يكن علة للحكم في الواقع، نحو : هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط : فهذا متعفن الأخلاط

والثانية : الجدل، هو : المؤلف من مشـــهورات، كقولنا : العدل حســـن، والظلم قبيح. أو مسلمات ، كتسليم قضية أن الأمر للوجوب.

والثالثة : الخطابة، هي : المؤلفة من المقبولات المأخوذة ممن يحسن الظن فيه كالأولياء. أو من المظنونات، كالحكم بنزول المطر عند وجود الغيم.

والرابعة : الشــعر، هو : المؤلف من المتخيلات التي يذعن بها النفس وتنفعل بالترغيب والترهيب، كما إذا أنشد قصيدة بصوت طيب أو كريه، أو يكون على وزن حسن أو قبيح.

والخامسة : السفسطة ، وهي : المؤلفة من الوهميات، كما يقال : كل موجود مشار إليه، وكل موجود متحيز. أو من المشـبهات، كما يقال لصــورة الحمار المنقوش على الجدار : إنها حمار، وكل حمار ناهق.

والغرض منها : لا يكون إلا تغليط الخصم.

هذا آخر ما اســتخرجته من كتب الفن تســهيلا على طالب النظر الصــحيح، مســميا بــ«**التصريح**» والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهرس

مقدمة المعتني ٢
مقدمة الماتن ٣
مقدمات بيان الحاجة إلى المنطق ٣
الدلالة وأقسامها ٣
المركب والمفرد ٤
أنواع المفرد باعتبار المعنى ٥
الكليات الخمس ٦
النسب الأربع بين الكليين ٨
المعرف ٨
القضية وأقسامها ٩
القضية المعدولة ١٠
القضايا الموجهة ١٠
القضايا البسيطة ١٠
القضايا المركبة ١١
القضايا الشرطيات ١٣
الشرطية المخصوصة والمحصورة والمهملة ١٤
أحكام القضايا ١٥
التناقض ١٥
العكس المستوي ١٥
عكس النقيض ١٦
القياس ١٧
القياس الاقتراني الحملي ١٧
الشكل الأول ١٧
الشكل الثاني ١٨
الشكل الثالث ١٨

الشكل الرابع.. ١٩
القياس الاقتراني الشرطي.. ٢٠
القياس الاستثنائي... ٢١
الاستقراء.. ٢٢
التمثيل ٢٢
الصناعات الخمس.. ٢٣